http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1728) السنة السابعة - السبت(20) شباط 2010

انتعاش عمل المطابع وسط امنيات بتكرار الانتخابات في فترات متقاربة!

١٧ ألف متر قماش دعاية لمرشح واحد و٣٠٠ ألف كارت لمنافس له

بغداد / سها الشيخلي

تصوير / سعد الله الخالدي

في خضم السباق المحموم للحصول على مقاعد نيابية في الدورة الانتخابية القادمة تشهد العاصمة بغداد كرنفالا من الالوان لمعلقات بمختلف الاحجام للمرشحين من كلا الجنسين الا اننا رصدنا قلة تواجد العنصر النسوي ذلك لان الكوتة المسموح لهن بها لا تتعدى الـ ٢٥٪ من مجموع المرشحين للانتخابات للدورة الثانية التي يشهدها العراق ما بعد احداث ٢٠٠٣. ونجد صور النساء الغالبية منهن يرتدين الحجاب والقلة سافرات وهن اللواتي يمثلن كتلهن وطوائفهن وأحزابهن، اما الرجال فمنهم من يرتدي العمامة او السدارة الفيصلية أو الملابس الحديثة على الطراز الغربي وبعض البوسترات الدعائية تضمنت مشاهد لاطفال ونساء في حالة بكاء يرثى لها وتحت المشهد شعارات تعد بالدفاع عن المظلومين .مثل هذه المشاهد نشاهدها بكثافة في شوارع وساحات وتقاطعات بغداد لايبتعد البوستر عن الآخر عن أمتار وربما سنتمترات قليلة. وامام هذا الكم الهائل من البوسترات والملصقات والمعلقات لابد وان تنشط حركة المطابع الاهلية لتواكب ذلك السباق المحموم ولتلبي الطلب المتزايد على طبع تلك الاعلانات كواحدة من اهم الطرق للتعريف بالكيانات والاحزاب الداخلة في العملية السياسية، بعض تلك البوسترات والمعلقات لا تخلو من عبارات التعريف بالمنهج الذي تعرضه الكيانات كواحد من الشعارات التي يسعون لتطبيقها في حالة فوزهم بالانتخابات واحيانا تكون خلفية البوستر خارطة العراق او لشعار القائمة ولكن الذي يثير الاستغراب ان نجد احد المرشحين وهو يقف مع رئيس الكتلة مستندا إلى مكانته راجيا الناخبين ان يكون ذلك الرجل الواسطة لفوزه، مع ذكر بعض العبارات التي تعد بحياة افضل ومستقبل زاهر. ويتساءل الشارع كم من هذه الوعود سوف تتحقق؟

ازدهار بعد كساد

تنشط المطابع هذه الايام بعد فترات كساد طويلة لطبع البوسترات والمعلقات التي تعلن عن اسماء الكتل التي ستدخل المعركة الانتخابية ومع كثرة تلك المطابع الا ان بعض الكتل والاحزاب تذهب الى مطابع في دول الجوار وعلى الاخص مطابع في الاردن وايران وسوريا، واسباب اللجوء الى تلك المطابع اما للحصول على بوسترات بمواصفات اكثر جودة من ما هي عليه في العراق او تلافيا للتأخير في الحصول على المطبوعات او من اجل التمويل، جولتنا في مناطق عديدة من بغداد كانت للوقوف على ماهية عمل تلك المطابع وكيف يجري العمل فيها لتلبية الطلب الذي يزداد كلما اقترب موعد الانتخابات.

يقول صاحب شركة الطيف غزوان بهنام: – نقوم بطبع الصحف والكارتات الشخصية، ويتنوع الطبع ليس للكتل ككل بل للمرشحين ايضا على انفراد فمثلا هناك كتل تنضوي تحت خيمتها عدة احزاب ويكون عدد مرشحيها ٢٧١ مرشحا، والتي تتحدد بلون واحد هو اللون الاخضر فقط ونطبع كارتات تعريفية للمرشحين على انفراد وهي صغيرة توزع للمواطنين في الشوارع واخرى كبيرة تعلق على الجدران او في الساحات العامة اما بواسطة الحبال والاشرطة او تثبت على الاعمدة بواسطة (البرغي). ويضيف بهنام:

– بدأنا الطبع قبل اشهر وكان التسليم بتاريخ ٢/١٠ لعدد من الكيانات ولا نزال مستمرين في العمل الذي سيتوقف قبل الانتخابات بأيام وهو موعد انتهاء الحملة الإعلامية.

وعن عدد المطابع العاملة ونوعيتها قال بهنام،انها اربع مطابع كبيرة، وعن عدد الملصقات التي تتطلبها يقول بهنام: يتوقف هذا على موقع الكتلة وثقلها في الانتخابات وحتى الآن طبعنا ٢٥٠ الف وسيلة تعريف للكيانات تنحصر ما بين (بوستر باحجام متنوعة، كارتات شخصية، فولدرات)وعادة ما نستورد الورق او نشتريه من السوق المحلية، وعن استلام اجور العمل قال بهنام انها تتحدد حسب الطلب فيتم دفع نصف المبلغ في البداية والنصف الثاني عند التسليم وعن اهم المشاكل التي تعاني منها المطبعة اشار بهنام انها مشكلة الكاز الذي يستخدم في تشغيل الماكنات.

ألوان مختلفة

فيما اكد ابو سارة صاحب مطبعة النوربعض الكيانات تفضل اللون الواحد وبعضها تريد لونين فقط،والطلب على الاحجام الكبيرة عندنا اكثر من الطلب على الاحجام الصغيرة، بعض الكيانات تطلب نشر صورة المرشح ورقم تسلسله في القائمة بينما يرى البعض ان لا حاجة للصورة بل يريد نشر صور لفقراء او مضطهدين او مقابر جماعية واحيانا يتم تسليمنا مطالب الكتلة صورا على (سيدي) وأحياناً يطلب منا التصميم، وقد أنجزنا العمل لعدد من الكيانات وبحدود ١٠ كيانات واكبر صفقة كانت لاحدى الكيانات كانت ب١٧ الف متر مكعب.، ومن الملاحظ ان كل الكيانات تطالب بالاسراع في انجاز العمل ذلك لان الدعاية هي سباق مع الزمن، مع العلم ان التأخير كان بسبب اجراءات المساءلة والعدالة، بعض الكيانات تطلب المزيد وخارج الاتفاق المبرم وهذا ما يؤكد الحاجة الى الدعاية والاعلان.

. ويشير ابو سارة الى ان الامانة قد الزمت الكيانات بعدم لصق البوسترات على الجدران كما جرى في انتخابات مجالس المحافظات وهذا امر جيد حيث ما زالت ملصقات مجالس المحافظات موجودة على الجدران وعلى القواطع الكونكريتية ما يشوه منظر العاصمة وهناك صعوبة وتلكؤ في ازالتها بعد لصقها.

عبد المنعم اطلق اسمه على مطبعته الخاصة يقول: لقد انطلق عملنا بتاريخ ٢/١٢ لعمل الكارتات والبوسترات لكن مشكلة الحضور المبكر وانسداد الطرق والظرف الأمني يعرقل عملنا وعن الارباح المادية التي تحققها المطابع الان بسبب الانتخابات أشار عبد المنعم إلى انها ليست بمستوى انتخابات مجالس المحافظات وقد يكون السبب هو التأخير في حسم موعد الانتخابات.

الطبع الخارجي والداخلي

في مطبعة الفارس العربي حدثنا صاحبها احمد ابراهيم قائلا:نعمل بشفتين ولدينا ٥ عمال من مشاكلنا ان التيار الكهربائي (الوطنية) غير مستمرة ما يؤثر سلبا على المكائن ما يضطرنا الى الاعتماد على استخدام مادة الكاز اكثر من الوطنية .وأكد ابراهيم ان الطلب يتوقف على الدعم الذي يتلقاه الكيان سواء من الدولة او من مصادر اخرى وان اكبر كمية طبع كانت لكميات من الكارتات لاحد المرشحين وقد بلغ عددها ٣٠٠ الف كارت.

وعن طبع البوسترات في الدول المجاورة قال ابراهيم: ان البعض من الكيانات فضل الطبع في الداخل لصعوبة النقل ولضيق الوقت المتبقي كما ان الفرق القليل في الاسعار هنا او هناك ما شجع الكيانات على الطبع في الداخل.

وعن أساليب الدعاية الانتخابية وتنوعها يقول ابراهيم: ان بعض الكتل والكيانات لجأت الى طبع (جريدة) توزع كل يومين تضم برنامجاً وخطة عمل ذلك الكيان اضافة الى تقويم سنوي (روزنامة) تدعو الناخبين الى اختيار هذه القائمة او تلك، فضلا عن الكارتات التعريفية التي تزينها خارطة العراق والعلم العراقي الى جانب شعار القائمة.

دعايات اخرى

يقول اوس رعد صاحب احد المطابع:

– نطبع فلكس (نايلون) التي يتم تعليق البوستر فيها على الاعمدة او الجدران. وقد عملنا لاربعة كيانات سياسية متنوعة، وعن أنواع الفلكس قال رعد: ان الفلكس على نوعين ضوئي وغير ضوئي ونحن نعمل بالعادي ذلك لان الضوئي يجب ان تكون خلفه إنارة وهو مرتفع السعر ولا تفضله الكيانات، وعن مشاكل العمل اشار رعد إلى ان المشاكل هي واحدة في كل المطابع وهي التيار الكهربائي وعدم استقراريته مع وجود الـ (اليوبي اس).

مطبوعات متناقضة

إقصاء لبعض المشمولين بقانون المساءلة والعدالة حرك بعض الجهات لطبع منشورات تدعو الى اعادتهم واخرى تدعو إلى العكس وقد وصلت اعداد تلك المنشورات الى عدد كبير منها (لا للإقصاء) كما نشرت ملصقات ومطبوعات تضم اراء مسؤولين ونواب باجراءات اجتثاث البعث وذكر احد اصحاب المطابع ان هناك أشخاصاً (مسؤولين، نواباً،إعلاميين) طلبوا منه طبع كميات كبيرة من المنشورات والملصقات التي تحمل اراء مستقلة وفردية عن الانتخابات وهناك بعض منها ارسلت الى البريد الالكتروني والانترنيت.

وهناك مطبوعات تم توزيعها في بغداد والمحافظات تتحدث عن بعض الشخصيات السياسية التي تم استبعادها من المشاركة بالانتخابات ويتم من خلال تلك المطبوعات والكراريس الحديث عن التاريخ السياسي للشخصية وانتماءاته الحزبية في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣، كما ان الحملة الاعلامية للانتخابات لا تخلو من التشهير وبعيدة عن اخلاقية العمل السياسي حيث المهاترات والاتهامات بين بعض الكيانات والسياسيين. وتزداد حمى التنافس كلما اقترب موعد الانتخابات لكننا نامل في ان تجري الانتخابات بصورة شفافة ونزيهة وبعيدة عن اي غرض اخر حفاظا على العملية السياسية وعلى الديمقراطية الجديدة.

بسبب تخصيصات ميزانية مجلس محافظة بغداد

مشاريع الأعمار مؤجلة حتى اشعار آخر!

بعد انتهاء ولاية مجلس محافظة بغداد السالف و مجيء المجلس الجديد كان التخلف و الحرمان وسوء الخدمات من ملامح المرحلة، و بمجيء المجلس الجديد أطلق العنان للخطة الخمسية الاستراتيجية ٢٠١٠ــ٢٠١٤ و قيل انها ستنتهي بالعاصمة الى حال افضل حيث تم اعداد تلك الخطة في عام ٢٠٠٩ و حدد عام ٢٠١٠ للبدء بالعمل بها الا ان تخصيصات الموازنة المالية لمحافظة بغداد في عام ٢٠١٠ يبدو كأنها خصصت لمدينة اخرى غير التي اعد لها مجلس محافظة بغداد خطته الخمسية الاستراتيجية او ان الخطة التي اعدها مجلس محافظة بغداد كان لغير تلك المدينة التي خصصت لها الميزانية حيث ان الخطة حددت حاجة العاصمة لعام ٢٠١٠ بـ اكثر من ٢ترليون ونصف بينما الموازنة لم تتضمن لمحافظة بغداد اكثر من ٦٣٧ مليارا!

تحقيق / ليث محمد رضا

ميزانية لا علاقة لها بالخطة

قبل سنتين و وسط ضوضاء الفساد الاداري و المقاولات المشبوهة و المشاريع العشوائية و تكرار قصة ذلك المقاول الذي يستلم الاموال و يهرب دون اتمام المشروع سمعنا بخطة استراتيجية لم نلمس منها سوى الوعود و بعد مجيء مجلس المحافظة الجديد الذي اعد هو الاخر خطة خمسية استراتيجية شملت عمل كل من الحكومة المحلية لمحافظة بغداد وامانة بغداد ليكون مجموع اموال الخطة خلال السنوات الخمس لغرض تنفيذها هو ١٢,٢٧٩ تريليون دينار و المهم لدينا هو عام ٢٠١٠ الذي كان ينبغي ان يشهد انطلاقة الخطة الا ان اصدار الموازنة في مجلس النواب كان مبدداً لكل الطموحات التي انطوت على الاعلان عن الخطة الخمسية لمحافظة بغداد حيث خصص مبلغ ٦٣٧ مليار دينار لمحافظة بغداد بينما المبلغ الذي تحتاجه العاصمة عام ٢٠١٠ لتنفيذ خطتها هو ٢,٦١٢ تريليون دينار و قد علمنا من اعضاء مجلس المحافظة واعضاء البرلمان ان المبلغ سيصل الى تريليون واحد في الايام القادمة من خلال اضافة مبالغ تكميلية و الواضح ان في احسن حالات الموازنة الحالية لعام ٢٠١٠ لن تأخذ الخطة الخمسية الاستراتيجية لمجلس محافظة بغداد طريقها للتنفيذ وهذا ما ينبئ بأن المشاريع العشوائية و الاجتهادية غير المدروسة ستستمر و ان الفساد الاداري سيستمر في ظل فوضى المشاريع و بطبيعة الحال فالمواطن المسكين هو الضحية.

المواطن سيدفع الثمن

يقول المواطن عثمان سلمان: نحن من سيدفع ثمن كل شيء و المسؤولون يحصلون على الامتيازات و انا لا اتوقع اي صلاح منهم و لكنني بالوقت نفسه متفائل بمستقبل العراق، اما المواطن اياد علي فهو يتمنى ان يكون العراق افضل من كل البلدان الا ان الواقع ينبئنا ان الدول المجاورة و الفقيرة افضل منا من حيث العمران و التطور و الخدمات. اما المواطن مصطفى علاء فقد قال ان بغداد مدينة متخلفة لان الفساد الاداري و اعمال المحسوبية تعيق تطورها. بينما قال ابو علي انا لا اعبأ بأن يقوم المسؤولون بوضع خطط فقد مللنا من المؤتمرات و اللقاءات التلفزيونية و الاجتماعات التي يتحدث بها المسؤولون عن خطط و برامج دون اي جدوى.

الميزانية ليست بمستوى الطموح

يقول رئيس لجنة أدارة التخطيط الاستراتيجي في مجلس محافظة بغداد المهندس محمد الربيعي: لقد وضعنا الخطة الخمسية الاستراتيجية ٢٠١٠ــ ٢٠١٤ للنهوض بمحافظة بغداد في عام ٢٠٠٩ على ان يتم العمل على اطراف بغداد بنسبة ٧٠٪ من الميزانية لانها مناطق معدمة و خصصنا ٢٥٪ الى قطاع الماء و جعلنا الجزء كما خصصنا ٢٥٪ اخرى الى قطاع الصرف الصحي بينما قسمت الـ ٥٠٪ المتبقية بين الكهرباء و الطرق و التعليم و الصحة، إلا ان الميزانية حددت لنا ٦٣٧ ملياراً و هذا المبلغ لم يكن كافياً و من المؤمل ان نزود بـ ٤٠٠ مليار و هي مبالغ تكميلية لم نزود بها العام الماضي و اضاف اننا غير راضين على ميزانية عام ٢٠١٠ فطموحنا ٢ تريلون و نصف و الان لدينا طموح ان يصل المبلغ الى تريليون و بناء على ذلك سيعيد لدينا استراتيجية المشاريع بالخطة نقدم و نؤخر و نضع اولويات.

فشل الخطة السابقة للسبب نفسه

الخطة الخمسية للمجلس السابق لم تكن سيئة بل كانت طموحة بـ ٢ ترليون الا ان هذا المبلغ لم يتحقق لكن الذي تحقق هو ٦٢٥ مليار لسنة ٢٠٠٩ و لم يتحقق شيء من تلك الخطة فالمجلس الجديد قام بأستحداث تلك الخطة و وضع اولويات للمشاريع المستمرة بالعمل على الانجاز و وزع ٤٢٥ ملياراً على كل من امانة بغداد و المحافظة و تلك المبالغ ذهبت للمشاريع قيد الانجاز حيث لا يمكن البدء بمشاريع جديدة الا بأنهاء المشاريع المستمرة حيث يقول رئيس لجنة ادارة التخطيط الاستراتيجي: المبالغ تأتي مرفقة بتعليمات تطبق فالخطة الاستراتيجية و الرؤى الخمسية تراوح في مكانها ليس فقط في بغداد بل في كل محافظات العراق و اعتمدنا على قانون الاستثمار و على المشاريع الاستثمار التي جاءتنا حيث وقعنا عدداً كبيراً من مذكرات التفاهم و هي تعتمد على وضع امني جيد.

تجاذبات سياسية

بينما قالت نائبة رئيس لجنة ادارة التخطيط الاستراتيجي مع لجنة الزراعة و الموارد المائية الدكتورة وحدة الجميلي:لقد وضعنا الخمسية ل ٢٠١٠ـ ٢٠١٤ بقيام كل لجنة برفع المشاريع و بالتداول مع المديريات التفيذية بالوزارات المعنية لكن المشكلة التي كنا نخشاها و نخاف منها ان تتكرر المأساة السابقة للخطة السابقة حيث كانت المشاريع تنجز بشكل اجتهادي لرئيس المجلس او المحافظ او أمين بغداد لاغراض انتخابية او ارهاصات سياسية فما ان تقترب الانتخابات حتى يتم اكساء شارع هنا او بناء مجمع سكني هناك فكان تنفيذ خطة ٢٠٠٨ بنسبة لم تتجاوز ٢٪ و الواقع يقول بعدم وجود شيء اسمه خطة خمسية بالرغم من كل الجهود التي بذلت لاعداد الخطة حيث تم اخذ موافقة وزارة التخطيط على المشاريع عن طريق مديرية التخطيط و المتابعة كما مكتب التخطيط و المتابعة للمحافظ لكن المشكلة اننا نفاجأ بالميزانية حيث خصص لنا ٦٣٦ ملياراً بعد ان طالبنا بـ ٢ تريليون حيث ان الميزانية المخصصة لنا لن تفي بالغرض نهائياً و نحن منذ ٢٠٠٩ الى حد الان مشغولون بتسيير المشاريع السابقة و في ٢٠١٠ سنظل على الحالة نفسها و السبب هو تجاذبات سياسية بين المحافظ و الامين و رئيس المجلس و بصورة عامة ليس هناك احترام للخطط التي توضع فالخطة الحالية لم تأخذ طريقها للتنفيذ و الذي سينفذ هو مشاريع اجتهادية فقط فمثلاً لجنة الزراعة و الموارد المائية وضعت مواضيع نصب مضخات ري واسعة و شق قنوات و نصب منظومات ري بالتنقيط و بناء شعب زراعية و تسجيل عيادات بيطرية متنقلة و طلبنا لتلك المشاريع ٦٠ ملياراً و لم احصل الا على ٢٢ ملياراً ويبدو ان ٢٢ مليار لم نحصل عليها ايضاً و فق الميزانية الاخيرة و باقي اللجان فلجنة التربية و التعليم طلبت ٦٠ مدرسة ايضاً لم تبن و لجنة الصحة ارادت بناء ثمانية الى عشرة مستوصفات صحية ايضاً لن تبنى و اضافت ان الوضع ما زال غير مستقر و ليس هذا عملاً في مجلس المحافظة فليس هناك احترام للمشاريع المحددة و اكدت ان التنسيق بين الوزارة و المحافظة موجود فعندما استضافت لجنة الزراعة مدير الموارد المائية و مدير الزراعة ايضاً جاء و تم توحيد المشاريع قبل تقديمها كما و ابدت الجميلي اسفها على ما بذلته و زملاؤها في اعداد الخطة حيث تم نسف كل تلك الجهود على حد قولها.

مجلس النواب لا يخصص للخطط

عضوة المالية في مجلس النواب الاء السعدون علقت على الموضوع قائلة: من حق مجلس محافظة بغداد ان يضع خطة لكن يبدو لي ان المجلس لم ينسق مع وزارة التخطيط و المالية فتنمية المحافظات لسنة ٢٠٠٩ كانت ٤ تريليون دينار عراقي اما لسنة ٢٠١٠ فهي ٢٥٦ و لكون بغداد تضم اكثر عدد من السكان فستأخذ ربع ميزانية العراق لتنمية المحافظات لان اكثر من سبعة ملايين يعيشون في بغداد و قالت ان مجالس المحافظات ستأخذ بالاضافة الى تنمية المحافظات من ميزانية الصحة و التربية و الاعمار و الاسكان و البلديات بعد ان تم التصويت على قانون فك الارتباط بالوزارة و تحويلها للمحافظات و كذلك البنى التحتية للكهرباء و هذه ستحول الى مجالس المحافظات بمافيها بغداد و تستطيع من خلال تلك التخصيصات ان تتحرك و ايضاً مبلغ دولار عن كل برميل نفط ينتج او يصفى و بغداد تضم مصفى ما سيحقق لها تخصيصاً أضافياً و أيضاً ما يدور من العام الماضي مما لم ينفق لمدينة بغداد وضمن التخصيصات فـ ٥٠٪ سيتم تدويرها و انا اعتقد ان هذه كلها فرص و اضافت ان المجالس السابقة كانت تعتمد فقط على ميزانية تنمية المحافظات اما المجالس الحالية فتخصيصاتها اكثر و اذا كانت جادة في العمل فبأمكانها ان تقدم خدمة افضل للمواطنين و قالت انها تعتقد ان تخصيصات الوزارة الخمس ستؤثر بشكل ايجابي على مجالس المحافظات و ستعطيهم حرية بالحركة اكثر من المجالس السابقة.

وأضاف: ان الاموال ينبغي ان تصرف ضمن خطة و ليس على اساس اجتهادات من قبل مسؤولين كبار كما حصل في السابق و لايجوز ان يستمر فلدينا قانون ٢١ لرسم سياسة واضحة و المجلس سياسته ان يبدأ بالصرف الصحي و البنى التحتية و الخدمات و من اعمال التبليط و لهذا اهملت الطرق في امانة بغداد و مناطق كثيرة تعاني من مشكلة الطرق و لا نقدر ان نبلط ثم نقوم بحفر للمجاري ثن نحفر للكهرباء وهكذا.